دول شمال إفريقيا في استراتيجية المواقف الأمريكية
بين تغير السياسات واستمرارية المصالح

أ. بن عطا لله خالد

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

تعود بداية اهتمام وإدراك أهمية المنطقة المغاربية من قبل صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فترة الحرب العالمية الثانية. فقد لعبت هذه المنطقة دورا كبيرا في انتصار أمريكا وحلفاءها على دول المحور في الحرب انطلاقا من القواعد العسكرية الأمريكية التي كانت موجودة في بلدان المغرب العربي، وفي الفضاء المتوسطي.

غير أنه وبالنظر إلى تنوع الأنظمة السياسية في منطقة شمال إفريقيا، فقد كان من الصعب الحديث عن سياسة أمريكية متماثلة تجاه مختلف دول المنطقة. ففي المغرب، كانت واشنطن تتعامل مع نظام ملكي تربطه علاقات وطيدة وطويلة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما الجزائر فقد كانت العلاقات معها مختلفة تميزت بالتذبذب وذلك منذ الاستقلال. فإذا كانت العلاقات السياسية متوترة في الغالب فإن العلاقات الاقتصادية كانت قوية. أما تونس، فقد كانت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية شبيهة بتلك التي كانت مع المغرب. لم تبدي الولايات المتحدة أي انزعاج من الطابع التسلطي للنظام في تونس ما دام ذلك لا يزعج مصالحها. أما ليبيا فقد اعتبرتها الولايات المتحدة منذ وصول القذافي للحكم دولة مشاكسة ومارقة ومعيقة لمصالها ولذلك كانت العلاقات بينهما سيئة في الغالب.

ومع كل ذلك فإنه مع بداية القرن 21 أصبحت المواقف الأمريكية من الدول المغاربية متقاربة. فمع بدء معظم دول المنطقة الحديث عن الإصلاح السياسي، وحل جزء كبير من الأزمة الأمنية في الجزائر واتخاذ ليبيا لقرار تفكيك أسلحة الدمار الشامل، وإعلانها التخلي عن برنامج تطوير تلك الأسلحة، أصبح من الممكن الحديث عن وجود نوع من التناسق في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية ككل.

وقد تعزز ذلك بعدد من التوجهات السياسة تمثل جوهرها في محاولة الولايات المتحدة جر الجزائر وليبيا إلى بناء علاقات معها لا تخرج عن الأطر السياسية

التي تقوم عليها أساسا العلاقات الأمريكية مع المغرب وتونس. فقد صرح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط **David Welch** بأن:"علاقات أمريكا مع شمال إفريقيا قد شهدت في السنوات الأخيرة توسعا هائلا، وانطلاقا من علاقاتها الوثيقة القائمة مع كل من المغرب وتونس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل حاليا مع الجزائر وليبيا لوضع الحجر الأساس لعلاقات نتوقع أن تزداد أهميتها في السنوات المقبلة، باستمرار سعيهما للخروج من حالتي الحرب والعزلة على التوالي."[1] وهكذا توسعت فيه النظرة الأمريكية لشمال إفريقيا لتشمل التغيرات التي شهدتها الجزائر وليبيا.

إن الغرض من هذه المقالة هو مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا، والتي بدأت تأخذ في السنوات الأخيرة طابعا إقليميا، وذلك بصياغة سياسة خارجية تتعامل بموجبها مع دول المنطقة ككتلة واحدة، على عكس ما دأبت عليه هذه السياسة في السنوات السابقة. وسيتم ذلك عبر تناول هذه السياسة وفقا لمنظور شامل، يختلف عن النظرة الأحادية لكل دولة وعلاقاتها بالولايات المتحدة، وذلك بالتركيز على ثلاثة مواضيع كبرى، مرتبطة ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض، وتعد من القضايا المركزية للسياسة الأمريكية في شمال إفريقيا، والتي لها دور كبير في التأثير على مختلف السياسات في الماضي والحاضر والمستقبل. وتتمثل تلك المواضيع فيما يلي:

- ثانوية منطقة شمال إفريقيا بالنسبة للمصالح الأمنية الأمريكية.
- هيمنة الطاقة على العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع شمال إفريقيا.
- المفاضلة الأمريكية للاعتدال على حساب الديمقراطية في المنطقة.

1- منطقة ذات مكانة ثانوية بالنسبة للمصالح الأمنية الأمريكية.

عندما يتم الحديث عن المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا يكون التركز بشكل دائم تقريبا على الموقع الاستراتيجي للمنطقة. فبموقعها على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وتوسطها طرق المواصلات بين أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء، فإن منطقة المغرب العربي تمثل مفترق طرق دولي ذي مكانة إستراتيجية لا يستهان بها. ومع ذلك، ورغم أن مكانتها المحورية هاته قد رفعت من أهميتها في نظر واشنطن منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن منطقة شمال إفريقيا في حد ذاتها تعد أقل أهمية بالنسبة للاستراتجيين الأمريكيين بشكل عام، حيث تميل أمريكا إلى إخضاع توجهاتها تجاه المنطقة بما تتصوره أكثر أهمية فيما يخص مصالحها في أماكن أخرى.

ولعل المرة الوحيدة التي بلغت فيها انشغالات السياسة الخارجية الأمريكية ذروتها فيما يتعلق بعلاقاتها مع دول شمال إفريقيا تعود إلى أوائل سنوات **1800** وما سمي "بالحروب البربرية" آنذاك.[2] ومع ذلك، فإن الاشتباكات بين البحرية الأمريكية الحديثة النشأة والسفن الحربية الانكشارية، كانت تعتبر في معظمها من الجانب الأمريكي مسألة تتعلق بتعزيز السياسات الداخلية والتأكيد الهوية الوطنية التي حاولت من خلالها الجمهورية الفتية الحديثة العهد بالحرية تجريب معنى اكتساب سياسة خارجية مستقلة قائمة بذاتها.[3] وحتى الأنشطة التبشيرية الأمريكية، التي ساهمت في نسج بعض الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء عديدة من منطقة الشرق الأوسط، كانت نادرة نسبيا في شمال إفريقيا.[4]

ويبدو أن أفضل تأريخ لبداية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية الفعلي مع شمال إفريقيا في العصر الحديث هو فترة إنزال القوات الأمريكية في المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، فلقد كانت الولايات المتحدة قبل ذلك أقل اهتماما بشمال إفريقيا كمنطقة قائمة بذاتها، على اعتبار أن عملية الإنزال تلك كانت تمثل في المقام الأول تمرينات تدريب وتهيئة للقوات الأمريكية ونقطة انطلاق لعمليات الإنزال المهمة التي ستجرى فيما بعد في ايطاليا وفرنسا، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استمرت في نفس المنهاج في نظرتها إلى المنطقة. فرغم دعمها من الناحية النظرية لجهود شعوب المنطقة للحصول على الاستقلال، إلا أنها أخضعت علاقاتها مع دول شمال إفريقيا وفقا لما تمليه مصالحها مع حليفتها فرنسا، وخاصة فيما يتعلق بنضال الجزائر الطويل الأمد للحصول على استقلالها.[5]

وخلال الحرب الباردة، كانت علاقات الولايات المتحدة مع شمال إفريقيا محددة بمعالم الصراع الأمريكي الواسع النطاق مع الاتحاد السوفيتي. فعلى سبيل المثال، وبمجرد ما توصلت الولايات المتحدة إلى تطوير قاذفات القنابل بعيدة المدى والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، أصبحت قواعد القيادة الجوية الإستراتيجية الأمريكية المستحدثة آنذاك في ليبيا والمغرب أقل أهمية من الناحية الإستراتيجية لردع أي هجوم نووي سوفيتي، أصبحت تلك القواعد أقل شأنا وكان بالإمكان التخلي عنها بسرعة وسهولة لا متناهية.[6] وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقات الأمريكية الجزائرية التي كانت تتميز بتوتر شديد خلال هذه الفترة، بفعل الدور البارز للقيادة الجزائرية في العالم الثالث عبر حركة عدم

الانحياز، وتعاونها العسكري مع الاتحاد السوفيتي، رغم أنها كانت بعيدة كل البعد عن كونها حليفا فعليا خاضعا كليا لإرادة موسكو.[7]

وفي الوقت الذي تضاءل فيه تأثير الحرب الباردة وما كانت تفرضه أوضاعها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، لم تجد شمال إفريقيا السبيل لرفع مكانتها وزيادة أهميتها في نظر صناع القرار الأمريكي، بل على خلاف ذلك وجدت نفسها تعامل على أنها منطقة ملحقة بمنطقة الشرق الأوسط الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح الأمنية الأمريكية. وللتأكيد على هذا التوجه وإضفاء الطابع المؤسسي عليه تمت إحالة ملف شمال إفريقيا على مكتب الشرق الأوسط وجنوب أسيا في وزارة الخارجية في منتصف السبعينيات بعدما كان يسير من قبل المكتب الإفريقي.[8] وبعد معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل التي أعقبت التوقيع على اتفاقيات "كامب دفييد"، أصبح موقف الحكومات المغاربية من تلك المعاهدة هو المعيار الذي يحدد من خلاله كيفية توجه علاقات الولايات المتحدة مع دول شمال إفريقيا.[9]

ومنذ بداية العشرية الثانية من القرن 21، أصبح المنظار الذي ترى من خلاله الولايات المتحدة إلى شمال إفريقيا هو الحرب على الإرهاب. وبالقدر الذي يزداد فيه قلق واشنطن من هذه القضية، فإنه من المحتمل أن تكون المشاركة في هذه الحرب من أكثر القضايا استعجالا التي تواجهها دول المغرب العربي، وينبغي عليها أن تضعها على قمة سلم أولوياتها. ومن أبرز الأمثلة على التركيز المتزايد على مبادرات مكافحة الإرهاب في المنطقة، ودفع دول المغرب العربي لكي تكون جزءا منها هو "عملية المسعى النشط" لحلف الناتو أو **NATO's Operation Active Endeavo**، فبعد فترة وجيزة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أطلقت هذه العملية التي هي عبارة عن نظام للمراقبة البحرية سارية المفعول في حوض البحر المتوسط أساسا، الغاية منها هي تعزيز التعاون البحري بين الناتو والقوات البحرية لكل من المغرب والجزائر وتونس.[10] ويضاف إلى ذلك برنامج آخر جاء أيضا بعد أحداث **9/11** يتمثل في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء أو "**Trans-Sahara Counter-Terrorism Initiative (TSCTI)**"، والتي كانت تضم وقت إطلاقها كل من المغرب والجزائر وتونس وكان من المفترض أن تنظم إليها ليبيا لاحقا. وكانت تتمثل أهداف هذه المبادرة وفقا لما أعلنه أحد المسؤولين الأمريكيين خلال اجتماع إقليمي في الجزائر العاصمة بقوله: "نسعى إلى ربط جميع جهودنا لمكافحة الإرهاب في المنطقة...من خلال المساعدة على تقوية

القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، عبر تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين قوات أمن بلدانكم وقواتنا، وعبر ترقية النمو الاقتصادي، الحكم الراشد، التعليم، المؤسسات اللبرالية والديمقراطية."[11]
لقد انبثقت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء عن برنامج سابق، جاء بدوره بعد **9/11**، سمي بمبادرة منطقة الساحل أو **Pan-Sahel Initiative (PSI)**، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تدريب وتجهيز قوات أمن الحدود لكل من مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد. والتحول إلى تلك المبادرة لم يقتصر على توسيع المجال الجغرافي للبرنامج الذي سبقها، والذي كان يشمل شمال إفريقيا، إضافة إلى غانا، السينغال، ونيجيريا، بل وساهم أيضا في الرفع بشكل واضح من حجم التمويل الموجه لهذه المبادرة، وجعل من برنامج مكافحة الإرهاب هذا برنامجا للتعاون بين العديد من الوكالات، بدلا عن كونه مجرد برنامج تديره وزارة الدفاع الأمريكية.[12] وفي الوقت الذي يواصل فيه الجيش الأمريكي في عرض برامج التدريب على مكافحة الإرهاب وتزويد القوات المحلية للدول السابقة الذكر بالمعدات اللازمة لذلك، فإن هذه المبادرة تضم كذلك برامج غايتها الرفع من مستوى التعليم، التنمية الزراعية وزيادة الإنتاجية، والرفع من قدرات الحكومات المحلية لجعلها قادرة على الاستجابة لحاجيات المواطنين، وتلبية احتياجات الشباب وخاصة أولئك الأكثر عرضة للانحراف من خلال إدماجهم في الأنشطة الاجتماعية المنتجة، ومختلف النشاطات الاقتصادية والمدنية، وهذا كله برعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إضافة إلى برامج وزارة الخزينة بترقية المؤسسات المالية المحلية والتعاون معها لمحاربة تبييض الأموال.[13]
إن ميل واشنطن للتعامل مع شمال إفريقيا من منظار أن المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة والتحديات التي توجه شعوبها تعد من الأمور الثانوية بالمقارنة مع ما يصنف ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ينم عن قصر النظر الذي يتميز به صناع القرار الأمريكي في معالجة القضايا الخاصة بالمنطقة. فقد تتمثل، على سبيل المثال، أهم مسائل الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا منذ الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي في الوضع غير المستقر بسبب النزاع حول الصحراء الغربية، والذي ساهم دوما في تعقيد العلاقات بين أقوى دولتين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب، وقد يكون بمثابة الحاجز الفعلي الوحيد الذي يقف في طريق تحقيق تعاون إقليمي أكبر في إطار ما يسمى باتحاد المغرب العربي.

ورغم أنه من الناحية النظرية تعمل الولايات المتحدة لصالح تحقيق اندماج أكبر بين دول شمال إفريقيا، إلا أنها انتهجت باستمرار أسلوب عدم التدخل بشكل مفصلي فيما يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية، حتى عندما كان وزير الخارجية السابق **James Baker** هو المبعوث الأممي الخاص بهذه القضية. وفي الوقت الذي ترفض الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ودعم أي جهود أممية لحل النزاع، كانت الولايات المتحدة أيضا مترددة في الدفع قدما بأي مبادرات قد تثير استياء المغرب، أقرب حلفاءها في المنطقة.[14] فالمغرب يأتي في المرتبة الثانية بعد مصر من حيث الدول العربية التي تتلقى مساعدات من واشنطن، كما أنها تحصل على **1/5** من جملة المساعدات الموجهة لإفريقيا، وفي السنوات الأخيرة استفادت من **70– 80** بالمائة من المساعدات الأمريكية لشمال إفريقيا.[15] ويتضح ذلك كله من خلال ما جاء في التصريح التالي من خدمة أبحاث الكونجرس المتعلق بمناقشة سياسة واشنطن تجاه المغرب وتأثيرها على المجهودات الأمريكية المتعلقة بالصحراء الغربية: "ينظر المسؤولون الأمريكيون إلى المغرب على أنها حليف عربي معتدل، المؤيد المتحمس للحرب الكونية ضد الإرهاب، ذو دور بناء في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وقائد الجهود العربية لعملتي الإصلاح والدمقرطة. وهم يفضلون حلا لنزاع الصحراء الغربية لا يزعزع استقرار حكم محمد السادس. ويعتقد المسؤولون أيضا أن تسوية النزاع سيعزز من الاستقرار الإقليمي والازدهار الاقتصادي." [16]

الملفت للنظر في هذا التعليل للنظرة الأمريكية للمغرب هو أنه لم يعتمد أيا من الأساليب السالفة الذكر لتعميم التعامل بها مع شمال إفريقيا ككل. عوضا عن ذلك، فهي تتعلق كلها بما يمكن أن يكون للمغرب ذاته من تأثير في العالم العربي، وفي الحملة الواسعة على الإرهاب، وعلى عملية السلام في الشرق الأوسط. وأن الفوائد الإقليمية التي يمكن أن تتبع حل هذا النزاع يمكن أن يتم التعامل معها في مرحلة لاحقة كمجرد مسائل ثانوية لا غير. وهذه المكانة المعطاة للمغرب ليست مجرد إكراما لها لتعاونها المطلق في الحرب العالمية على الإرهاب، على اعتبار أن مثل هذه التصريحات كان من الممكن الإدلاء بها حول السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة من خلال تعويض الحرب على الإرهاب بالصراع مع الاتحاد السوفيتي ومحمد السادس بالحسن الثاني، بل هي مكانة قديمة قدم العلاقات الأمريكية المغربية.

وبتعاملها مع شمال إفريقيا كمسرح ثانوي للأحداث فهذا يعني أن الولايات المتحدة قد تميزت دائما بقصر النظر أو ضعف النَّفَس في تعاملها مع القضايا الجوهرية في المنطقة وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية، رغم أنها من الناحية الايجابية قد استطاعت إلى حد ما، بما لها من نفوذ أو تأثير، أن تجنب المنطقة الدخول في أزمات حادة أو صراعات كارثية.[17] وفي واقع الأمر، يمكن القول أن المناسبتين الوحيدتين اللتين جعلتا من السياسة الأمريكية أكثر تركيزا على قضايا شمال إفريقيا، ويمثلان في الوقت ذاته فترتي نزاع الولايات المتحدة معها هما: الحروب البربرية المذكورة أنفا والمواجهة العسكرية الوجيزة مع ليبيا بسبب دعمها للإرهاب خلال سنوات الثمانينيات.

إذا كانت المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا تعد ثانوية على أوسع نطاق والاهتمام الأمريكي بالمنطقة نابع من موقعها الاستراتيجي لا غير، فإنه على الأرجح لن تتغير مكانة شمال إفريقيا في السياسة الخارجية الأمريكية، رغم أن هذه السياسة بدأت تعتمد نسقا موحدا في التعامل مع المنطقة. وإذا لم يحدث شيء ما في المنطقة يشد انتباه صناع القرار الأمريكي بقوة نحوها، فإن الاهتمام الذي كانت توليه الولايات المتحدة لشمال إفريقيا من الممكن أن يتجه في الوقت الراهن نحو التقهقر بعدما بلغ أوجه في أعقاب **9/11**. وفي الحرب الراهنة على الإرهاب، ومع استمرار التصور الأمريكي إلى شمال إفريقيا كجزء من الوطن العربي الكبير وليس كجزء قائم بذاته، فإن ربط المغرب العربي بإفريقيا جنوب الصحراء واهتمامات السياسة الخارجية هناك، بدأ يأخذ منحا تصاعديا من خلال إدماج شمال إفريقيا في سلسلة من المبادرات، مثل مبادرة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا **(TSCTI)** والمستمدة من مبادرة منطقة الساحل **(PSI)** السابقتا الذكر، وهذا بغية سحب المنطقة من مسؤولية القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا وإدراجها ضمن التشكيلة الجديدة للقيادة الإفريقية أو ما يعرف بـ **(AFRICOM)**.[18] وهذا يعني أنه إذا قامت القيادة الإفريقية الجديدة بتركيز الجزء الأكبر من جهودها على المناطق التي تتواجد فيها أغلب دول إفريقيا جنوب الصحراء، وإذا استمرت إفريقيا والقيادة الإفريقية في اعتبارها ذات أهمية متدنية بالنسبة للولايات المتحدة، فإن وضع شمال إفريقيا سيشهد مزيدا من التدهور أوالإهمال في السياسة الخارجية الأمريكية بكل جوانبها الكمية والنوعية.

2- هيمنة الطاقة

بغض النظر عن موقعها الاستراتيجي، يتمثل عامل الجذب الثاني الذي يثير اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة شمال إفريقيا في مصادر الطاقة، وخاصة احتياطي البترول في ليبيا واحتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر. ومن المفارقة أن يكون للولايات المتحدة شراكة اقتصادية واسعة مع هاتين الدولتين في الوقت الذي كانت تتميز في العلاقات السياسية معهم بالتواضع نسبيا وذلك إلى عهد قريب. وبغض النظر عن صغر حجم الاقتصاد المغربي والتونسي، فإن كلا الدولتين مع ذلك تقومان بمعظم مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي بدلا عن الولايات المتحدة. ففي سنة **2005**، على سبيل المثال، اتجهت أكثر من **70** بالمائة من الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي، والذي كان مصدر **50** بالمائة من الواردات المغربية. ولم تتلق الولايات المتحدة في المقابل سوى **2.6** بالمائة من الصادرات المغربية، وزودتها بـ **3.4** بالمائة فقط من وارداتها. والوضع نفسه مع تونس تقريبا، حيث كانت أوروبا وجهة لأكثر من **80** بالمائة من الصادرات التونسية ومصدر لـ **75** بالمائة من الواردات، وبالنسبة للولايات المتحدة فإن أرقام التبادلات بين الدولتين كانت منخفضة إلى حد بعيد.[19]

وبغية زيادة حجم المبادلات التجارية مع حلفائها التقليديين في شمال إفريقيا، قامت الولايات المتحدة بالتوقيع على الاتفاقية الإطار للتجارة والاستثمار مع تونس في أكتوبر **2002** تمهيدا لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة فيما بعد، وفي سنة **2004**، وقعت الولايات المتحدة مع المغرب اتفاقية التجارة الحرة، والتي دخلت حيز التنفيذ في بداية **2006**. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الاتفاقيات يمكن أن يرفع من حجم التبادلات بين الطرفين، فإنه على الأرجح لن تغير إلى حد كبير من أنماط التبادل التجاري بينهما بشكل عام، لا سيما أن كلا البلدين لديهما اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي سارية المفعول منذ زمن بعيد.[20]

وعلى النقيض من ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الجزائر، وعلى الرغم من العلاقات السياسية المضطربة بين البلدين، كانت ذات مغزى كبير بالنسبة لهما. فالولايات المتحدة تعد أكبر شريك تجاري للجزائر وأوسع مستثمر أجنبي في هذا البلد. وبما أن حوالي **97** بالمائة من عائدات الصادرات في الجزائر تأتي من احتياطات النفط والغاز الطبيعي، فإن الغالبية العظمى من المبادلات التجارية بين البلدين تتعلق بهاذين العنصرين. كما أن امتلاكها لسابع

أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، واحتلالها المرتبة **14** عالميا بالنسبة لاحتياطي النفط، على الأرجح أن تظل الجزائر مصدرا رئيسا للأسواق العالمية لهاذين المادتين. وتقريبا، تكاد تنحصر **4** مليارات دولار التي استثمرتها الولايات المتحدة في الجزائر على قطاع الطاقة لا غير.[21]

ومع أن رفع العقوبات الأمريكية على ليبيا كان يعني في السابق أن جزءا قليلا من صادرات النفط الليبية خلال هذه الفترة كانت موجهة نحو الولايات المتحدة بشكل مباشر، فإن أمريكا بقيت متجذرة بشكل عميق في سوق الطاقة الليبي. فحقول النفط في ليبيا بنيت في معظمها بواسطة الشركات البترولية الأمريكية، والتي تعد واحدة من الأسباب التي جعلت أثار العقوبات الأمريكية ذات انعكاسات سلبية كبيرة على قدرات إنتاج النفط الليبي، بعد انسحاب هذه الشركات بفعل الحصار.[22] وحتى خلال الفترة الطويلة التي استمرتها تلك العقوبات، فإن أغلب الأصول وأسهم الشركات النفطية الأمريكية التي قام النظام الليبي بتأميمها، احتفظت بها الحكومة الليبية في شكل ودائع ولم تقم ببيعها لشركات نفطية أخرى. وبتحسن العلاقات الأمريكية الليبية، فإن كل من **Marathon ،Occidental Petroleum and the Oasis Group (Amerada Hess and ConocoPhillips)** قامتا بإبرام مجموعة من الصفقات والاتفاقيات مكنتها من استئناف عملياتها هناك.[23]

وتقوم الولايات المتحدة دوريا باقتراح مبادرات جديدة للرفع من حجم المبادلات التجارية مع المنطقة بشكل عام وفيما بين دولها خصوصا. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مشروع "ازنشتات **Eizenstat**" الذي طرح في أواخر التسعينيات، وإضافة إلى الهدف الذي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقه في الوقت الراهن والمتمثل في إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري في الشرق الأوسط في حدود سنة **2013**. ومع تحسن العلاقات السياسية مع كل من الجزائر وليبيا، فمن المرجح أن تزداد أهمية هيمنة قطاع الطاقة على التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا في السنوات المقبلة. فعلى سبيل المثال، وفي جوان **2007**، وقعت الولايات المتحدة مع الجزائر اتفاقية للتعاون في مجال إنتاج الطاقة النووية المدنية، وهو الاتفاق الذي تم التوقيع على صيغته النهائية مباشرة بعدما أعلنت الجزائر عن عزمها مضاعفة بنحو ثلاث مرات من حجم صادراتها من الغاز الطبيعي نحو الولايات المتحدة الأمريكية.[24]

3- الاعتدال مقابل الديموقراطية

بمراجعة بيانات السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا يتبين أن أعلى وسام يمكن أن تمنحه الولايات المتحدة لأي حليف إقليمي هو وصفه "بالمعتدل"، وذلك في مقابل وصف "المارق" الذي تطلقه على أعداءها. وفي الحين الذي تغير فيه، مع مرور الزمن، معنى وصف "معتدل"، بقي الدعم الأمريكي لما تعتبره من القوى المعتدلة في المنطقة ثابتا. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ترافع باستمرار لصالح ترقية مستوى الديمقراطية في المنطقة، فإن إضفاء صفة "الاعتدال" على أي دولة فيها، يعد كافيا لضمان علاقات جيدة معها. وإذا أجبرت على الاختيار، فقد أثبتت التجارب أن الولايات المتحدة تميل لصالح الالتزام بالاعتدال على حساب تحسين الأداء الديمقراطي للأنظمة السياسية العربية عموما.

إن مفهوم "الاعتدال" بالنسبة لأمريكا يتغير تبعا للظروف والمعطيات الدولية. إذ، لما كانت دول شمال إفريقيا تسعى للحصول على الاستقلال، فإن "الاعتدال" كان يعني وقتئذ القبول بعملية بطيئة لتصفية الاستعمار، وضرورة تجنب، في الوقت ذاته، انتهاج العنف وسيلة للتحرير بأي حال من الأحوال، وخاصة ذلك العنف الذي قد يتسبب في إحداث شرخ في العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا، ويقوض جهودهما في تطوير منظمة حلف شمال الأطلسي. وهكذا، فإنه في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تدعم مبدئيا حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، لم تقدم أية مساعدات ملموسة لحركات التحرر في شمال إفريقيا لتفادي إغضاب فرنسا. وبازدياد حدة الحرب الباردة، فإن "الاعتدال" كان يعني الوقوف في صف الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي سابقا، ولذا فإن دور الجزائر في حركة عدم الانحياز الناشئة آنذاك كان كافيا لتصنيفها ضمن الدول المتطرفة. وبعد التوقيع على اتفاقيات "كامب ديفيد"، وعلى اعتبار أن شمال إفريقيا مرتبطة ارتباطا عضويا بمنطقة الشرق الأوسط، فإن الاعتدال أصبح يعني دعم عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها، وعزل نظام القذافي في ليبيا بسبب سلوكه المارق. فالاعتدال وفقا لذلك كله هو الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة واعتماد وجهة نظرها وخدمة مصالحها دون قيد أو شرط، ومجرد التفكير في معارضة هذا التوجه يدخلك في زمرة "الدول المارقة" وفقا للمذهب الذي يعتنقه صناع القرار الأمريكي.[25]

النظام الذي يبدي تعاونه مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب. فبينما يرى البعض أن هجمات **9/11** غيرت بشكل جذري المواقف الأمريكية

وسياستها تجاه المنطقة،[26] فإن هناك مؤشرات قوية تدل على استمرارية السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا على المنوال نفسه، مع مجرد استبدال الحرب الباردة بالحرب على الإرهاب لا غير، وعملية التحول هذه كانت قد بدأت قبل الهجمات على نيويورك وواشنطن. فعلى سبيل المثال، ومنذ أوائل سنة **1994**، كانت الولايات المتحدة متوجسة من صعود موجة الإسلام السياسي في شمال إفريقيا، مؤكدة من خلال تصريحات ساستها على أن "الإسلام ليس عدو لنا" ولكن "السياسة الأمريكية تعارض بشدة التعصب والتطرف."[27] وخلال الزيارة التي قام بها وفد من نواب الكونغرس إلى تونس في سنة **2005**، علق السيناتور **Feingold Russell** بقوله: "أنه رغم أن زيارته الأخيرة إلى تونس كانت قبل عقد من الزمن، إلا أن القضايا التي تهيمن على العلاقات بين الولايات المتحدة وتونس لم تتغير، فلقد تحدثنا عن ثلاثة أشياء منذ **11** سنة خلت، وها نحن ذا نتحدث عن الأشياء نفسها مجددا: الإرهاب، حقوق الإنسان، الديمقراطية."[28]

لا يمكن إنكار أن هجمات **11** سبتمبر، وما تلاها من حرب على ما يسمى بالإرهاب، قد رفعت من حجم الاهتمام التي كانت توليه الولايات المتحدة لشمال إفريقيا، حيث اتخذت الروابط بين هذه المنطقة وحربها على الإرهاب أشكالا متعددة. أولا، من خلال مشاركة بعض الأفراد الذين ينحدرون من شمال إفريقيا في عدد من الهجمات الموجهة ضد الولايات المتحدة، وكان من أبرز الأمثلة على ذلك تفجير قطار مدريد بإسبانيا في مارس **2004**. ثانيا، ازدياد قلق واشنطن كثافة بسبب الظهور المتنامي للمجندين من شمال إفريقيا الذين يقاتلون ضد الولايات المتحدة في العراق. و ثالثا، فإن الاندماج الذي تم في خريف **2006** بين القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال وإعادة تسمية هذا التنظيم لاحقا بمنظمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، دق بحدة ناقوس الخطر في الولايات المتحدة وعلى مصالحها في المنطقة.[29] حتى وإن دفعت هذه العوامل إلى الرفع من مكانة شمال إفريقيا في السياسة الخارجية الأمريكية، فإنها لم تحدث اختلافات جوهرية في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، وكانت النتيجة الوحيدة المترتبة عن ذلك هي المساهمة في الرفع من وتيرة التعاون الأمني للولايات المتحدة مع الدول التي تعتبرها معتدلة.

وفي الرحلة التي قادته إلى شمال إفريقيا في فبراير **2006**، قام وزير الدفاع **Donald Rumsfeld** بزيارة كل من المغرب والجزائر وتونس، وأثنى على "توفير القيادات المعتدلة" وعلى "نظرتها البناءة إلى المسائل الدولية والنضال

ضد التطرف العنيف." كما أعرب عن ثقته الكبيرة في أن شمال إفريقيا لن يكون في نهاية المطاف مرتعا لنمو تنظيم القاعدة لأنه لا "وجود لمناطق واسعة خارجة عن سلطة الحكومة،" كما أن دول المنطقة ليست "متسامحة مع التطرف." ويتقاطع هذا الموقف مع نظيره في وزارة الخارجية، الذي وضع الإرهاب محورا للعلاقات بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا، ويرى أن مواجهة هذا التحدي تكمن في إنشاء "مغرب عربي آمن، معتدل وأكثر وحدة."[30] وفي الواقع، يعتبر اتفاق التجارة الحرة المبرم مع المغرب أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من حيث الكيفية التي يمكن أن تساعد على "دعم موقف المغرب كدولة عربية معتدلة،"[31] ومن حيث المنفعة الاقتصادية المباشرة للولايات المتحدة.

لقد استطاعت كل من المغرب وتونس الانتقال بسلاسة نسبيا من مكانة الحليف أثناء الحرب الباردة إلى المكانة نفسها في الحرب على الإرهاب. وطوال هاتين الفترتين، ومع أن الولايات المتحدة عبرت علانية عن دعمها للإصلاح السياسي، فإن المواقف المعتدلة لسياساتهما الخارجية كانت كافية لجعل هاذين النظامين في منأى عن أي انتقاد قد يوجه لهما بسبب بطء وتيرة الإصلاحات الديمقراطية بداخلهما.[32] كما أن مسار الجزائر لتصبح حليفا لأمريكا في الحرب على الإرهاب، بالنظر إلى التصور الذي كان سائدا في واشنطن خلال الحرب الباردة على أنها دولة متطرفة، كان شاقا إلى حد ما. وبعد سنوات قليلة من انهيار الاتحاد السوفيتي، وزوال الثنائية القطبية، وانطلاق الموجة الثالثة من التحول الديموقراطي بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم ذلك كله، كانت واشنطن على استعداد للقبول ولو ضمنيا بتوقيف المسار الانتخابي، في الوقت الذي كانت تعلن فيه صراحة عن عدم رغبتها في التغاضي عن "انتصارالتطرف في الجزائر". ومع نهاية الحرب الأهلية، فإن الخطوات الايجابية التي خطتها الجزائر نحو عملية الدمقرطة، وجهودها الدبلوماسية التي أفضت إلى حل العديد من الأزمات الدولية مثل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، والنزاع الداخلي في السودان، وإنهاء الحرب على الحدود بين إيريثيريا وإثيوبيا، وأهم من ذلك كله تعاونها في الحرب على الإرهاب، قد ساهمت هذه الانجازات كلها في استكمال مسيرتها للتحول إلى دولة معتدلة في عيون أمريكا.[33] وأخيرا، فإن تخلي ليبيا عن برنامج أسلحة الدمار الشامل وموافقتها على تحمل مسؤولية الهجمات الإرهابية المتهمة بارتكابها في وقت سابق، وعلى رأسها قضية "لوكاربي" مكنتها إلى حد بعيد من استيفاء شروط

الحصول على وسام "الاعتدال"، رغم الافتقار الشديد إلى الإصلاح السياسي الداخلي.[34]

وعلى ما يبدو فإن الديمقراطية تحتل مكانا بارزا في الخطاب الرسمي للإدارة الأمريكية، على اعتبار أن أمريكا تضع نفسها دوما على رأس الدول المغردة لصالح الإصلاحات السياسية، والالتزام الأمريكي هذا لا يقتصر على الخطابات السياسية فحسب، فقد قامت الولايات المتحدة فعلا بمضاعفة جهودها للترويج للديموقراطية في المنطقة. وأبرز مثال على ذلك هو الدور الذي لعبته في إنشاء المبادرة الموسعة المتعددة الأطراف لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **(BMENA) multilateral Broader Middle East and North Africa** والتي أطلقتها مجموعة الثمانية **(G-8)** خلال قمة **Sea Island** الأمريكية في صيف **2004**. ويتجسد البعد التنظيمي لهذه المبادرة في عقد سلسلة من اللقاءات الوزارية بين ممثلي دول مجموعة الثمانية ودول المنطقة بالتركيز على مناقشة قضايا الإصلاح السياسي. وبعد عقد أول هذه "المنتديات من أجل المستقبل" في الرباط في **2004**، تم توسيعها لتضم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية.[35]

ويصنف البرنامج المركزي للجهود الثنائية الأمريكية للترويج للديمقراطية في شمال إفريقيا ضمن إطار مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط **Middle East (MEPI) Partnership Initiative**. وهي مبادرة رئاسية تم بعثها سنة 2002 بتمويل من الكونجرس وبمساندة الحزبين الجمهوري والديمقراطي، تعمل على توفير الموارد والتجارب، وعلى تأكيد عزم الولايات المتحدة الأميركية على تعزيز الإصلاح في جميع أنحاء المنطقة. وقد حددت هذه المبادرة أهدافها في "دعم الترويج للديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي، والتعليم الجيد وتعزيز مكانة المرأة في الشرق الأوسط." وبتجاوز الاقتصار على استخدام الأساليب الدبلوماسية لحث الأنظمة القائمة على تسريع وتيرة الإصلاحات، فإن الهدف من هذه المبادرة هو رفع مستوى تفاعل حكومة الولايات المتحدة الأميركية مع أصوات التغيير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بتقديم الدعم للأفراد الذين يسعون إلى الحصول على مساعدات ملموسة لإصلاح دولهم ومجتمعاتهم.[36] ولذلك، فإن المبادرة الآنفة الذكر تتضمن عدد كبير من برامج التدريب والمنح الدراسية القصيرة المدى. فعلى سبيل المثال، وفرت الأموال لتدريب إطارات الأحزاب السياسية وموظفي المصارف في المغرب، وعدد من أعضاء المجالس النيابية في المغرب والجزائر، والصحفيين من المغرب

والجزائر وتونس. وحتى ليبيا شاركت في عدد من برامجها، وخاصة منها تلك التي كانت تركز على مساعدة أصحاب المشاريع الاقتصادية، وتوفير فرص الحصول على المنح الدراسية لليبيين الراغبين في ذلك. وفي أواخر سنة **2006**، كانت تلك المبادرة قد توصلت إلى تمويل أكثر من **400** مشروع فاقت تكاليفها **350** مليون دولار، موزعة على أكثر من **15** دولة شرق أوسطية. ورغم أنه لا يمكن الاستهانة بقيمة مثل هذه البرامج وما حققته من نتائج، فإنه مع ذلك لا يزال الخطاب الأمريكي حول عملية الدمقرطة يتجاوز بشكل كبير الموارد الفعلية التي ألزمت الحكومة الأمريكية نفسها بها بغية تحقيق هذا الهدف.[37]

إن الاعتراف الشهير للرئيس بوش الذي ألقاه بتاريخ **6** نوفمبر **2003** ومفاده أن "**60** سنة من تغاضي الدول الغربية وتساهلها مع غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط لم تحقق لنا الأمان المرجود،" لا يمح خطايا أفعال من سبقوه إلى البيت الأبيض بأي حال من الأحوال.[38] كما أنه من المبالغة التلويح بأن "الاستراتيجية المستقبلية للحرية" التي جاء بها للتكفير عن تلك الخطايا تمثل قطيعة مع السياسات الأمريكية السابقة. ومع أن المجاملات المقدمة من قبل من سبقوه بخصوص الأوضاع الديمقراطية في شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وفيما بعد، كانت مبنية على أسبقية الهواجس الأمنية لدى أمريكا في تلك الفترات، فإن الإدارة الحالية لا تزال تقوم بمثل تلك المجاملات التي تلاشت مبرراتها إلى حد كبير. فوفقا لهذه المجاملات، إن نزع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية الليبية أهم في نظر أمريكا من الإصلاحات الداخلية هناك، كما أن نهاية الحرب الأهلية في الجزائر تعد إنجازا كبيرا يستحق الدعم، برغم أن التقدم نحو الديمقراطية أبطء مما قد يرغب البعض، وتعتبر المشاركة المطلقة في الحرب على الإرهاب من قبل الأنظمة في الرباط وتونس أكثر أهمية لدى الولايات المتحدة من مسألة الإصلاح الداخلي في هذه الأنظمة في الظروف الحالية، وذلك لأن الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى القيام بعملية الإصلاح السياسي وبناء المؤسسات تتطلب وقتا طويلا لتحقق أهدافها، وأساليب تنفيذها تختلف باختلاف الأوضاع التي تميز كل دولة من دول المنطقة عن غيرها. وهي المواقف نفسها التي بنيت عليها السياسة الخارجية الأمريكية طوال **60** سنة الماضية، وحاول "بوش"، بتصريحه السابق محو آثارها.[39]

إن الانفصام السياسي بين الخطاب الأمريكي الرسمي والخطط الأمريكية المطبقة على أرض الواقع حول عملية الدمقرطة غالبا ما تتسبب في اتهام السياسة الخارجية الأمريكية بالنفاق، رغم أن هذا النوع من الاستنتاجات يعد قاس جدا بالنسبة لصناع القرار الأمريكي. فالمبادرات على شاكلة **MEPI** المذكورة آنفا جاءت أساسا لتدعيم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب رأيهم. ويعتقد هؤلاء أيضا، أن نشر الديمقراطية في هذه المنطقة، على المدى البعيد، سوف تجعل أمريكا أكثر أمنا وأوسع ازدهارا. ومع ذلك، لم يكن نشر الديمقراطية هي المصلحة الوحيدة التي تسعى أمريكا إلى تحقيقها سواء في شمال إفريقيا أو في أي منطقة من العالم، كما أنها هذه العملية لم تكن أبدا من أهم المصالح الأمريكية في يوم من الأيام. إذ غالبا ما يتم التضحية بعملية الدمقرطة عندما تدخل في صراع مع ما ينظر إليه على أنه أكثر المصالح استعجالا، أي الأمن والطاقة. إن الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة لا تجعل المرء منافقا في جميع الأحوال، ولكن بالنسبة لأمريكا ينبغي عليها أن تبذل مجهودا أكبر لتقريب وجهة نظر خطابها بما يتماشى مع خط سير سلوكها، من خلال المناقشة العلانية لهذا النوع من المفاضلات وتبيان أسبابها للدول المعنية أولا، وللمجتمع الدولي ثانيا. وفيما يخص شمال إفريقيا فإنه من المرجح أن تستمر الولايات المتحدة في سياستها المبنية على الخطاب الأجوف حول دعم الديمقراطية ومواصلة تقديم مساعدات محدودة لعملية نشر الديمقراطية هناك على شاكلة برامج **MEPI**، وتسخير جهدها الأكبر، في الوقت ذاته، للدول الفاعلة في المنطقة، والتي تثبت اعتدالها عبر المساندة المطلقة لأهداف السياسة الأمريكية في حربها على الإرهاب.

وأخيرا، إذا ما تم قياس السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والى غاية يومنا هذا، فإننا نجد أن هذه السياسة قد تطورت بشكل ملحوظ بالمقارنة ما كانت عليه خلال الحرب الباردة. فبالحفاظ على علاقات وثيقة مع المغرب وتونس والنجاح في تحسين العلاقات مع الجزائر وليبيا، والذي يعد تطورا ايجابيا ينبغي الإشادة به، بحكم العداوة السياسية التاريخية التي كانت قائمة بين هاتين الدوليتين وأمريكا، وذلك رغم أن الحرب على الإرهاب كان لها الدور الكبير في تحقيق ذلك دون جدال.

ومن أجل مواصلة هذا الزخم في العلاقات مستقبلا، هناك خطوتين إضافيتين ينبغي على الولايات المتحدة أن تخطوهما. الأولى، تجاوز الموقف المبني على

مبدأ أنه "من ليس معنا فهو ضدنا"، والتخلي عن افتراض أن أي معارضة محلية للأنظمة القائمة التي لديها حاليا علاقات ايجابية مع الولايات المتحدة هي معارضة لديها بالضرورة أجندة معادية لأمريكا. وبما أن دول شمال إفريقيا تسعى في الوقت الراهن إلى تحقيق تنميتها السياسية الداخلية شأنها شأن بقية دول العالم العربي فيما بات يعرف باسم "الربيع العربي"، فينبغي على الولايات المتحدة أن تظل على استعداد للتعامل مع النتائج التي ستفضي إليها هذه العملية، بما فيها من احتمال تسلم السلطة من قبل جماعات أو أفراد لا يسبحون بالضرورة في فلك أمريكا اقتداء بالأنظمة السابقة، ولكن هذا لا يجعل منهم ومن دولهم أعداء لها بأي حال من الأحوال. والثانية، إذا أرادت الولايات المتحدة الاحتفاظ بحلفاء أمريكا إلى جانبها، فيجب أن تكون أيضا على استعداد للوقوف إلى جانبهم ومؤازرتهم في جميع الظروف والأوقات، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة القضايا الإقليمية التي تعد جوهرية بالنسبة لدول المغرب العربي، وقد تهدد كيانها واستقرارها. وهذا، إذا كانت واشنطن ترغب فعلا في ضمان الاستعداد الدائم للتعاون معها من قبل دول شمال إفريقيا، وانخراط هذه الدول في حل الأزمات الدولية خارج المنطقة المغاربية، والتي تهم أمريكا ومصالحها بالدرجة الأولى على شاكلة ما قامت به الجزائر في العديد من المناسبات، وذلك رغم أن المعطيات على أرض الواقع ترجح كفة احتمال بقاء شمال إفريقيا منطقة ثانوية بالنسبة للمصالح الأمنية الأمريكية كما كانت دائما وأبدا. وفي الوقت الذي أضحت فيه السياسة الخارجية الأمريكية أكثر تناغما في تعاملها مع منطقة المغرب العربي ككتلة واحدة، فينبغي على الولايات المتحدة أن تخطو الخطوة التي تلي ذلك بالبدء، ولو جزئيا على الأقل، في معاملة شمال إفريقيا على أنها منطقة قائمة بذاتها، مستقلة بخصوصياتها، وليست مجرد تابع أو وصيف لمنطقة الشرق الأوسط وفقا للتصور الذي وضعه وزير خارجيتها السابق "هنري كيسنجر" في بداية السبعينيات من القرن الماضي أو أي منطقة أخرى من مناطق العالم التي تصنفها أمريكا في خانة "الأولوية القصوى".

الهوامش:

[1] - David Welch ،"Update on North Africa ،" Remarks to the House Foreign Affairs Committee ،June 6 ،2007 ،p. 1

[2]- Paul A. Silverstein ،"The New Barbarians: Piracy and Terrorism on the North African Frontier ،" **The New Centennial Review** ،Vol.5 ،No. 1 (Spring 2005) ،pp. 179-212.

[3]- Lawrence A. Peskin ،"The Lessons of Independence: How the Algerian Crisis Shaped Early American Identity ،" **Diplomatic History** ،Vol. 28 ،No. 3 (June 2004) ،pp. 297-319.

،" **Middle East Journal** ،"The United States and the Maghrib ،[4]- Brown L. Carl
pp. 273-290. ،1976) ،Bicentennial Issue (Summer ،No. 3 ،Vol. 30

[5] -عمار بن سلطان، "السياسة الأمريكية في الوطن العربي من الحرب العالمية الثانية إلى العام 1980" (سالة ماجستير في العلوم السياسة فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والإعلامية، 1981)، ص.95.

[6]- السيد عوض عثمان، **التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا**، ط.1، م.1، (بيروت: معهد الإنماء العربي للدراسات الاستراتيجية، 1989)، ص.173 والتي تليها.

[7]- Sam Younger ،"Ideology and Pragmatism in Algerian Foreign Policy" ،**The World Today** ،Vol. 34 ،No. 3 ،(March 1978) ،pp. 107-114.

[8]- John Damis ،"United States Relations with North Africa ،" **Current History** ، Vol.84 ،No. 502 ،(May 1985) ،p.193.

[9]- Aaron Segal ،"The United States and Northern Africa ،" **Current History** ،Vol. 80 ،No. 470 (December 1981) ،p.401.

[10]- Rachid El Houdaïgui ،« L'opération *Active Endeavour* et son impact sur le Dialogue méditerranéen de l'OTAN » ،in **Le Maghreb stratégique** ،NDC Occasional Paper ،No. 6 ،Rome ،Collège de Défense de l'OTAN ،June 2007 ، pp.42-48.

[11]- Harry A. Crumpton ،Coordinator for Counterterrorism ،"Remarks at Algiers Conference" ،February 6 ،2006.

[12]-Pierre Abramovici ،« Activisme militaire de Washington en Afrique » ،**Le Monde Diplomatique** ،juillet 2004 ،pp. 14-15.

[13]-Jessica R. Piombo ،"Terrorism and U.S. Counter-Terrorism Programs in Africa: An Overview" **Strategic Insights** ،Vol. 6 ،No. 1 (January 2007): pp.1-11.

[14]- Thomas De Saint Maurice ،**SAHARA OCCIDENTAL 1991-1999 : L'enjeu du référendum d'autodétermination** ،(Paris : Edition L'Harmattan ،2000) ، pp.36-45.

[15]- Yahia H. Zoubir ،"American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region?" Real Instituto Elcano ،Working Paper 13 ،2006 ،July 24 ،2006. Available at http://www.realinstitutoelcano.org

[16]- Carol Migdalovitz ،"Western Sahara: Status of Settlement Efforts ،" **Congressional Research Service** ،Report for Congress ،September 29 ،2006.

[17]- Paul J. Zing ،"America and North Africa: A Case Study in United States-Third World Relations" **The History Teacher** ،Vol. 12 ،No. 2 (February 1979) ،pp. 253-270

[18]-خيري عبد الرزاق جاسم، " قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.21، (شتاء 2009)، ص ص. 88-109.

[19]- The U.S. Department of State's "Background Notes" for both Morocco and Tunisia. available at http://www.state.gov/

[20]- Gregory W. White ،"Free Trade as a Strategic Instrument in the War on Terror? The 2004 U.S.-Moroccan Free Trade Agreement ،" **Middle East Journal** ،Vol.59 ، No.4 (Autumn 2005) ،pp. 597-615.

[21]- Yahia H. Zoubir ،"Algeria and U.S. Interests: Containing Radical Islam and Promoting Democracy ،" **Middle East Policy** ،Vol. 9 ،No. 1 ،(March 2002) ،pp.77.

[22]- Bruce W. Jentleson ،Christopher A. Whytock ،"who 'Won' Libya: The Force-Diplomacy Debate and Its Implications for Theory and Policy ،" **International Security** ،Vol.30 ،No. 3 (Winter 2005/6) ،pp. 47-86.

[23-]Christopher Boucek ،“From Tactical Adversary to Strategic Ally ،Qadhafi's Return from the Cold: An Analysis of the New Era of Libya's Relations with the West ،” **Journal of South Asian and Middle Eastern Studies** ،Vol. 28 ،No.4 (Summer 2005) ،pp. 44-45.

[24-] Derek Sands ،“Analysis: Algeria ،U.S. Reach Nuclear Pact ،” United Press International ،June 11 ،2007. Available at http://www.upi.com/

[25-] K. P. O’Reilly ،“Perceiving Rogue States: The Use of the “Rogue State” Concept by U.S. Foreign Policy Elites” ،**Foreign Policy Analysis** ،Vol.3 ،Iss.4 ، October 2007 ،pp. 295–315.

[26-] Mohamed A. El Khawas ،“North Africa and the War on Terror ،” **Mediterranean Quarterly** ،Vol.14 ،No.4 (Fall 2003) ،p. 176.

[27-] Robert H. Pelletreau ،“U.S. Policy toward North Africa ،” Testimony of the U.S. Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs before the Subcommittee on Africa of the House Foreign Affairs Committee ،in U.S. Department of State Dispatch Vol.5 ،No.40 (October 3 ،1994): pp. 659-662.

[28]- Press Briefing in Tunis ،February 24 ،2005 ،transcript available at http://tunis.usembassy.gov/

[29]- Kevin Whitelaw ،“The Mutating Threat ،” **U.S. News and World Report** ،Vol. 139 ،No.24 (December 26 ،2005 to January 02 ،2006) ،pp. 32-36.

[30-] “Media Availability with Secretary Rumsfeld Enroute to Tunisia ،” February10 ، 2006.Availableat http://www.defense.gov/Transcripts/Transcript.aspx?TranscriptID=939

[31-]RaymondJ.Ahearn،"Morocco-U.S. FreeTradeAgreement،"**Congressional Research Service** Report for Congress May 26 ،2005 ،p. 1.

[32-] Thomas Carothers ،“Promoting Democracy and Fighting Terror” ،**Foreign Affairs** ،Vol. 82 ،No.1 ،January/February 2003 ،p. 84-97.

[33-] Ian O. Lesser ،“Policy toward Algeria after a Decade of Isolation” ، **Mediterranean Quarterly** ،Vol.12 ،No.2 ،(Spring 2001) ،pp. 8-21.

[34-]Yahia H Zoubir ،“Libya in US foreign policy: From rogue state to good fellow?” **Third World Quarterly** ،Vol.23 ،Iss.1 ،2002 ،pp.31-53.

[35-] Jean-François Coustillière ،« Les rapports Europe-Maghreb en matière de sécurité et de défense »**L’Année du Maghreb** ،No.4 ،2008 ،pp.493-503.

[36-] interview with Peter Mulrean (the director of MEPI's regional office in Tunis) with l'Expression ،October 18 ،2006.

[37-] Rachel Bronson ،“Reconstructing the Middle East ،” **Brown Journal of World Affairs** ،Vol. 10 ،No. 1 (Summer 2003) ،p. 279.

[38-] George W. Bush ،"President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East: Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy ،" November 6 ،2003.

[39-] Daniel Brumberg ،“Democratization Versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas and Challenges for U.S. Foreign Policy” ،Strategic Studies Institute ، July 20